مناهج المحدثين وأثرها في خدمة اللغة العربية

د. ماجد الدرويش
أستاذ الحديث وعلومه في جامعة
الجنان
لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: مناهج المحدثين وأثرها في خدمة اللغة العربية.

الهيكلية العامة للبحث

المحور الأول:

المقدمة، وفيها بيان مكانة السنة النبوية الشريفة في التشريع الإسلامي، وتحتوي المباحث الآتية:

-اهتمام الأمة بحفظ السنة النبوية وبالتالي حفظت لنا نصوص هامة من العربية الفصحى.

- تعريف السنة لغة واصطلاحاً، وبيان أوجه الارتباط بين استعمالات مصطلح (السنة) إن في اللغة أو في الاصطلاح.

المحور الثاني:

في مناهج المحدثين، ويتضمن:

- تعريف المناهج لغة واصطلاحاً.
- أهمية هذه المناهج في حفظ النصوص.
- أقسام هذه المناهج.
- قوانين الرواية (نقد السند والمتن).
- أهمية الإسناد ودور ذلك في خدمة العربية.

المحور الثالث:

في أساليب المحدثين التربوية وبيان مساهمتها في ضبط اللسان العربي، واشتمل على:

- توجيه الطلبة ابتداءً إلى حفظ القرآن الكريم لضبط اللسان.
- توجيههم إلى تعلم العربية قبل آخذ الحديث.
- توجيههم إلى ضبط الإملاء قبل البدء بكتابة الحديث.
- وضع قواعد لضبط الحروف في الكتب والتمييز بين المهمل والمعجم والمشكل. وذكر أمثلة من كتبهم على ضبط الحروف وتمييزها، وتمييز المحرّفين وما حرّفوه.
- التصحيح والتضبيب والكشط والمحو والضرب في الكتب وبيان أساليبهم في ذلك.

- أثر هذه المناهج في ضبط الكتب وخدمة العربية.

المحور الرابع:

الرواية بالمعنى وما ترتب عليها، وتضمن هذا المحور:

- مذاهب العلماء في الرواية بالمعنى، وشروطهم فيها وضوابطهم.
- التصحيف والتدوين فيه وفي المصحفين، وزيادة الاعتناء به.
- اللحن: معناه، وبيان الفرق بينه وبين التصحيف، ومذاهب العلماء في التعامل معه في النصوص الحديثية.
- أثر هذا المنهج في النصوص ومساهمته في ضبطها.

المحور الخامس:

علم (غريب الحديث)، وتضمن المباحث الآتية:

-معنى غريب الحديث، وبيان مدى اهتمام المحدثين به.

- بيان سبب وجوده بكثرة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

- تدوين المحدثين فيه.

-أثر هذا العلم في خدمة اللغة العربية.

المحور السادس:

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة، وتضمن ما يأتي:

- مذاهب العلماء في هذه المسألة وأنها ثلاثة:
- قول المجيزين مطلقاً وأدلته.
- قول المانعين مطلقاً ودليله مع نقده.
- قول المفصلين في الأمر بين ما يصلح من الحديث للاستشهاد وما لا يصلح؟
- ترجيح بل تأكيد على جواز الاستشهاد بالحديث الصحيح في اللغة كيفما ورد سواء باللفظ أو بالمعنى. وكل ذلك مختصر من دراسة الأستاذ الدكتور محمود الفجال.

الدكتور ماجد الدرويش

بسم الله الرحمن الرحيم

المحور الأول: المقدمة:

(الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده ولم يجعل له عوجاً)، (بلسان عربي مبين) (لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين) فأعجزت فصاحته البلغاء، ويئست من معارضته الأدباء، فانقلب بصرهم (خاسئاً وهو حسير)، (وكلّ أتوه داخرين).

والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أفصح من نطق وأبان، وأبلغ من أوجز في بيان، آتاه الله جوامع الكلم، وسواه في البيان يَهِم، حتى أقام الله به الملّة العوجاء، ففتّح آذاناً صماً، وقلوباً غلفاً، وأعيناً عميا.

صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما تعاقب الملوان، وتتابع الجديدان، وعلى صحابته الغر الميامين، وعلى من سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه من المعلوم للمسلمين ضرورةً ما للسنة النبوية الشريفة من مكانة سامية عندهم. فهي: المصدر الثاني للأحكام الشرعية بعد كتاب الله تعالى، فكم من حكم استقلت به، ومن مجمل فسّرته ومن مطلق قيدته، ومن عام خصصته، ومن سابق نسخته.

وقد جاءت الآيات الكريمة لترشد وتأمر بوجوب الأخذ بالسنة النبوية المطهرة، قال الله تعالى: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا)[١]. وقال عزّ من قائل :(فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[٢].

وروى الحاكم في المستدرك[٣] عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجّة الوداع فقال في خطبته: "يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبدا: كتاب الله وسنّة نبيه..."

"فالسنة والكتاب توأمان لا ينفكان، ولا يتمّ التشريع إلا بهما جميعاً، والسنة مبيّنة للكتاب وشارحة له، وموضحة لمعانيه، ومفسّرة لمبهمه، فهي من الكتاب بمنزلة الشرح له، يفصلّ مقاصده، ويتمم أحكامه"[٤].

الاهتمام بحفظ السنة.

لأجل هذا حظيت السنة بالاهتمام الزائد من العلماء، بما لا يقل عن الاهتمام بالقرآن الكريم، وجاءت جهودهم تأويلاً لقول الله عز وجل :" إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " [٥].

وإذا كانت السنة من الكتاب بهذه المنزلة، فإن من مستلزمات حفظه حفظها. ولذلك قيد الله عز وجل لها جهابذة من الرجال صرفوا أوقاتهم وأعمارهم وأموالهم لتقييدها وتمحيصها، مبتكرين لخدمتها علماً هو من مفاخر الأمة المسلمة ألا وهو علم الإسناد، فكان الميزان الذي تمحص به المرويات والأخبار وتضبط نقلاً ولفظاً.

ولما كان الحديث عربياً، جاءت جهود المحدثين في ضبط نصوصه خادمة للغة العربية بشكل أو بآخر، فهم عندما يمحصون الألفاظ، ويضبطونها، وينفون المصحّف منها والمحرّف[٦]، فإنهم يساهمون في تقويم اللسان، وحفظ المفردات.

إذن فالأساليب التي اتبعها المحدثون في "تفلية" الأحاديث كانت خير معين للعربية وللعرب في حفظ لغاتهم ولهجاتهم. والحال هذا فلا بد لنا من إلقاء ضوء على السنة النبوية، وعلى الوسائل التي استخدمها المحدثون، بل وابتكروها، لحفظ نصوصها وساهمت في خدمة اللسان العربي.

تعريف السنّة لغةً.

السنّة من حيث اللغة تطلق على معانٍ[٧]، منها:

- الوجه، والصورة.

- وتطلق على ما أقبل عليك من الوجه، ويُقال: هو أشبه شيء سنّة وأمةً، فالسنّة: الصورة والوجه، والأمة: الوجه. وفي ذلك نقل ابن السكيت[٨] عن ذي الرّمة[٩]:

تُريكَ سنّة وجهٍ غير مقرفةٍ   ملساء ليس بها خال ولا ندبُ

وأنشد ثعلب[١٠]:

بيضاء في المرآة سنّتها   في البيت تحت مواضع اللمس.

وتطلق السنة أيضاً على الجبهة والجبينان، وكله من الصقالة والأسالة.

وتطلق أيضاً على "السيرة" حسنة كانت أو قبيحة، ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " من سن في الإسلام سنة حسنة... ومن سن في الإسلام سنة سيئة..." الحديث[١١].

وقال الأزهري: السنة: الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة، معناه: من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة.

وهو بهذا خصّها بالمحمودة دون سواها، لأنه نظر إلى معنى اصطلاحيّ. ولعلّنا إذا قلنا: إن السنّة التي بمعنى الطريقة تحدّد بحسب ما تُضاف إليه. فإذا أُضيفت إلى الشارع كانت محمودة، وإذا أضيفت إلى غير الشريعة فبحسب ما تضاف إليه، على ما جاء في حديث مسلم.

السنة في الاصطلاح.

وأما في الاصطلاح فقد تعدّدت تعريفات (السنة)، بتعدد اهتمامات العلماء: فهي عند علماء الفقه "ما ثبت طلبه بدليل شرعي من غير افتراضٍ ولا وجوب" أو هي "ما يُثاب فاعله ولا يعاقب تاركه".

وفي اصطلاح الأصوليين هي" ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير" لأنهم نظروا إلى كونها مصدر التشريع، فعرّفوها بما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير. إذ هذه الثلاثة هي التي تثبت الأحكام الشرعية وتقررها. أما الفقهاء فقد نظروا في تعريفهم (السنة) إلى حكم الشرْع على فعل المكلف، من حيث مرتبة طلبه منه، إذ هم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً، أو ندباً، أو إباحة، أو حرمة، أو كراهية.

أما المحدّثون فقد توسعوا في مفهوم (السنة) فقالوا بأنها "كل قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلْقيّة أو خُلُقية أُثرت عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كانت قبل البعثة أو بعدها".

وقد لاحظوا في تعريفها: كل ما يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلْقيّة أو خُلُقية. فدخل في تعريفهم ما يثبت حكماً شرعياً، وما لا يُثبت، ككونه صلى الله عليه وسلم ولد بمكة، وكان ربعة من الرجال، أبيض اللون،

مُشرباً بالحمرة. فهذا وصف ذاتي شريف، ولكنه لا يُعطي حكماً شرعياً للمكلفين، ولا يدخل في اتباعٍ وأسوة[١٢].

وعلى هذا فمفهوم (السنة) عند المحدثين أوسع منها عند الفقهاء والأصوليين، وبالتالي كانت دائرة العمل فيها أوسع وأكبر، وهي الأساس في ضبط النصوص النبوية الشريفة.

السنة (بين اللغة والاصطلاح).

أما (السنة) إذا وردت في كلام الشارع الحكيم - أي في النصوص القرآنية والحديثية لا في كلام الفقهاء والأصوليين والمحدثين - فغالباً يُراد بها الطريقة المشروعة المتبعة في الدين، لا التي تقابل الفرض عند الفقهاء، وكذلك لو وردت في كلام الصحابة والتابعين.

من أمثلة ذلك ما رواه ابن ماجه في سننه[١٣] من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت :" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني، وتزوّجوا فإني مكاثر بكم الأمم..." الحديث.

وما رواه الترمذي في سننه[١٤] عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة..." وفيه :" فإنه من يعِش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين...." الحديث.

فظاهر من هذه الأحاديث، وأمثالها، أن (السنة) فيها تعني: الطريقة المشروعة المتبعة في الدين، ولذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مواضع من فتحه في أمثال هذا إن "المراد بالسنة: الطريقة، لا التي تقابل الفرض"[١٥].

وعلى هذا المعنى حملها العلماء المحدّثون المصنفون في كتبهم التي وسموها بـ(السنن) مثل الإمام أبي داود، والإمام النسائي، والإمام ابن ماجه، والإمام سعيد بن منصور، وسواهم رحمهم الله تعالى[١٦].

ارتباط (السنة) باللغة.

فهذه استعمالات (السنة) في اللغة والإصطلاح، وهي في الإصطلاح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنصوص العربية، لأنها عند المحدثين نقل لهذه النصوص النبوية مع ضبطها على ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، وعند الأصوليين هي أحد مصادر الأدلة الإجمالية، وعند

الفقهاء هي مصدر الأحكام الجزئية ودلائلها على أفعال المكلفين، وكل هذا يحتاج إلى القالب الذي تُنقل به هذه النصوص وهو (العربية)، ولا يخفى ما في العربية من أوجه لتراكيب الألفاظ، وما فيها من مطلق ومقيد، ومن حروف للمعاني، ومن مشترك لفظي، ومن إعراب يؤثر تأثيراً مباشراً على فهم النص وتحديد المراد منه. وكلما كان النص صحيحاً سليماً كان الاستشهاد كذلك، والعكس صحيح.

لأجل هذا اعتنى المحدّثون بضبط الألفاظ وصونها من التحريف والتصحيف والتبديل، وكانت قواعد العربية من الوسائل المساعدة لهم في ذلك، وفي مقدّمتهم الصحابة رضوان الله عليهم الذين نقلوا لنا أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحواله على اختلافها، "فنقلوا حركاته وسكناته ولفتاته وابتساماته، واستوعبوا كل جليل ويسير من شأنه، فحفظوا أقواله صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله.. فإذا سمعت الحديث منهم فكأنك تسمعه من فم النبي صلى الله عليه وسلم[١٧]، واستعانوا على ذلك بالإعراب. ففي "الجامع"[١٨] للخطيب البغدادي رحمه الله، أنّ عبد الله بن بُريدة روى عن أبيه قوله: كانوا الحروف الثلاثة -كذا[١٩] - قال عبد الله: قلنا وما الحروف الثلاثة؟ قال: الجرُّ، والرفعُ، والنصبُ[٢٠].

المحور الثاني:

مناهج المحدثين وأثرها في خدمة اللغة العربية.

بعد هذا التعريف بالسنة ومجالاتها، وأهميتها، وارتباطها الوثيق بالعربية، لا بد لنا من إلقاء الضوء على مناهج المحدثين التي اتبعوها لخدمة السنة، وإن كنت لن أذكر كل مفردات المناهج، إلا أنني إن شاء الله تعالى سأركز على تلك التي خدمت اللغة العربية، ولكن إبتداءً لا بد من تعريفٍ بالمناهج مقتضبٍ من حيث اللغة والإصطلاح، فأقول:

المعنى اللغوي للمناهج

المناهج جمع مِنْهج. ويُقال له أيضاً: مِنهاج ونَهج، وهو الطريق الواضح، أو الطريق المستقيم.

قال ابن منظور[٢١]: "المنهاج: الطريق المستقيم".

وقال الفيومي[٢٢]: "النّهجُ: مِثل فَلْس، الطريق الواضح".

ومنه قول اللّه تعالى:" لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا "[٢٣].

وفي حديث العباس:" لم يَمُت رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم حتى تركـكم على طريقة ناهجة"[٢٤].

قال ابن الأثير:" أي واضحة بيّنة، وقد نهج وأنهج إذا وضح، والنهج الطريق المستقيم"[٢٥].

المعنى الاصطلاحي لمناهج المحدثين.

المعنى الاصطلاحي يرتبط بالمعنى اللغوي من حيث الطرق الواضحة المستقيمة المتبعة عند المحدثين، وعليه فيمكننا القول: إنّ مناهج المحدثين هي:" الطرق التي يسلكها المحدّثون في رواية الأحاديث والتعليق عليها، وتصنيفها، بحسب شروط معينة"[٢٦].

أهمية هذه المناهج.

لهذه المناهج أهمية كبيرة تتعلق بتمحيص المرويات، والرواة، وقد عدّد منها الدكتور بقاعي[٢٧] جملة وافرة، والتي تتصل منها باللغة العربية هي أن معرفة الطرق التي سلكها المحدّثون في رواية الحديث ونقده، وما بذلوه من جهود في سبيل ذلك تجعلنا نطمئن إلى حفظ هذا الدين، تصديقاً لقوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[٢٨].

وبالتالي تجعلنا نثق بأنّ بين أيدينا مجموعة ثرّة عظيمة من النصوص السليمة التي تعتبر من أهم مصادر العربية من حيث المفردات، أو من حيث الاستعمال البلاغي والنحوي.

أقسام المناهج الحديثية.

تنقسم مناهج المحدثين إلى قسمين أساسيين:

-الأول: مناهج تتعلق (بالرواية) - أي المتون -

- الثاني: مناهج تتعلق (بالرواة) - أي الأسانيد -

أما مناهج الرواية فمهمتها التثبت من المتون غالباً، أي من الألفاظ التي نسبت إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم أو حتى إلى الصحابة والتابعين.

لأن (الرواية) في اللغة فيها معنى التحمل، والإستيثاق، والعناية[٢٩]، وتطلق أيضاً على الأوعية التي يستقى عليها وبها الماء، وكذلك على شدّ الأحمال على الدواب خوف السقوط. ومنه قول الكميت:

وكُنّا قديماً روايا المئين بنا يثق الجارم المبسل.

أي نحملهم، أو نتحمل دياتهم.

وقول أبي شأس:

ولنا روايا يحملون لنا أثقالنا إذ يُكره الحملُ.

فهذه المعاني اللغوية في (الرواية) قصدت في المعنى الاصطلاحي للكلمة، ولأجلها وُجد علم المصطلح، إذ الهدف منه التوثق، والتثبت من صحة الخبر المحمول إلينا خوفاً من سقوط صاحبه في وهدة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الخطأ عليه.

وحينها يمكننا أن نقول: إن (الرواية) في المصطلح هي: حمل الأخبار، والاعتناء بها. وذلك يكون من خلال: السماع، أو القراءة، أو المناولة، أو الكتابة، أو الإجازة، أو العرض والمقابلة، أو غيرها من وسائل التحمل للرواية والأداء لها[٣٠]، وهو ما أطال المحدثون وأطنبوا في الكتابة عنه، من مثل القاضي الرامهرمزي في (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) أو الخطيب البغدادي في (الكفاية في علم الرواية) أو القاضي عياض في (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، وغيرهم.

فكل هذه القوانين أسهمت مساهمات فعالة في حفظ نصوص العربية الحديثية وضبطها، وإيصالها لنا سالمة للاستشهاد والتعليل.

قوانين الرواة

وأما النوع الثاني من المناهج فيتعلق بالطرق التي وصلتنا من خلالها الأخبار، وهو ما أطلق عليه (علم الإسناد)، ويهدف إلى التثبت من صدق المخبر بخبره وبخاصة إذا أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ الجوّال والرّحال أبو سعد السمعاني رحمه الله تعالى:" وألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بدّ لها من النّقل، ولا تعرفُ صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة في الإسناد لا تُعرَف إلا برواية الثقة عن الثقة والعدل عن العدل"[٣١].

أهمية الإسناد في الدين[٣٢].

والإسناد "خصيصة فاضلة من خصائص الأمة المحمدية، لم يؤتها أحد من الأمم قبلها، وهو من الدين بموقع عظيم ومكان رفيع، تكاثرت في بيان شأنه وأهميته وفضله كلمات العلماء.

فعن عبد الله بن المبارك قال: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وقال:" مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم".

وقال إسحاق بن راهويه: "كان عبد الله بن طاهر إذا سألني عن حديث فذكرته له بلا إسناد، سألني عن إسناده ويقول:" رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزّمنى، فإن إسناد الحديث كرامةٌ من الله تعالى لأمة محمد صلى الله عليه وسلم"[٣٣]. وعن أبي بكر الدقاق قال:" بلغني أن الله تعالى خص الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب".

وقد بلغ من اهتمام الأمة بالإسناد أن اشترطوه واستعملوه في سائر العلوم الإسلامية، كالتفسير والفقه والتاريخ والرجال والأنساب واللغة والنحو والأدب والشعر والحكايات، حتى دخل في سياق الكلمة الواحدة من أخبار الحمقى والمغفلين، وأخبار المضحكين ونوادر الطفيليين، كما دخل في سياق الكلمة الواحدة في التفسير"[٣٤].

أثر هذه المناهج عند المحدثين في توثيق النصوص.

فتشكل من مجموع هذا العلم جملة وافرة من القواعد والضوابط والشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي أو المروي ليكون مقبولاً، ومن جملة شروطهم مثلاً في الراوي أن يكون ضابطاً لكتابه إذا حدّث منه، حافظاً لحديثه إذا حدّث من حفظه، مميّزاً لمروياته، فاهماً لها، مدركاً لمعانيها.

هكذا كانت شروط (الثقة) عند السابقين، فإذا وجدوا أنه لا يفرّق بين كلمة وأخرى، ولم يميز بينهما جرحوه وتكلموا فيه وتركوا روايته.

أخرج القاضي الرامهرمزي في "المحدث الفاصل"[٣٥] عن نوفل قال: "كنا عند ابن المبارك، فحدثنا عن سفيان - الثوري - عن أبي حصين، عن الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة كل ما أعطاها. فقال رجل: حدثنا قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن

الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها. فقال ابن المبارك: إنّ قيساً لم يكن يفرّق بين (كل) و(أكثر)، فاطلب لسفيان قرناً ولن تجد".

فالإمام الثوري كان يقيم الألفاظ على أصولها، بينما تساهل غيره فلم يفرق بين لفظة (كل) ولفظة (أكثر). ولأجل هذا اشترط بعض الفقهاء فيمن أراد أن يحدّث بالمعنى أن يكون (فقيهاً)، واشترط له الجمهور أن يكون عالماً بالعربية، مدركاً لما تُحيل إليه المعاني. أما من لم تكن هذه حاله، فلم يقبلوا روايته، وقالوا:

لا تقرءوا القرآن على المصحفيين، ولا تحملوا العلم عن الصحفيين"[٣٦].

لأنه لا يؤمن منهم التصحيف والتحريف في اللفظ وفي الفهم.

ولا يخفى ما لهذا المسلك من أثر في حفظ النصوص التي نُقلت إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم واعتبارها حجة لا يرتقي إليها الشك.

ويشهد لذلك تسليم العلماء بحجية الألفاظ الواردة في متون الأحاديث الصحيحة حتى ولو استغربها النحاة.

ففي صحيح مسلم[٣٧] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم:" إن من أشرِّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة......) الحديث.

فقال القاضي عياض شارحاً[٣٨] ومعلقاً:" وقوله" من أشر الناس" أهل النحو يأبون أن يُقال: فلان أشر أو أخير من فلان، وإنما يُقال: شرٌّ وخير. وهو مشهور كلام العرب عندهم...

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين على وجهها، وهي حجة عليهم باستعمال الوجهين". انتهى.

فاعتبر أن مجرّد ورود اللفظ في حديث صحيح ثابت يعني أنه فصيح، ولو خالف المشهور عند النحاة، وهو أصل برأسه.

المحور الثالث:

من أساليب المحدثين التربوية التي ساهمت في ضبط اللسان العربي.

فإذا كان الضبط بهذه المكانة، فما هي الوسائل التعليمية التي اتبعها المحدثون في توجيه طلبتهم حتى يتأهلوا لحمل الحديث وضبطه؟

لقد حملت لنا الكتب المدونة في أصول الرواية، الكثير من التوجيهات للطلبة المبتدئين حتى يصبحوا أهلاً لحمل الحديث وضبطه.

حفظ القرآن الكريم

من ذلك أنهم كانوا يوجهونهم ابتداءً لحفظ القرآن الكريم.

قال حفص بن غياث - الإمام الحافظ العلامة القاضي المولود سنة ١١٧هـ والمتوفى سنة ١٩٤هـ. رحمه الله - أتيت الأعمش – سليمان بن مهران الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين المولود سنة ٦١هـ. والمتوفى سنة ١٤٧هـ، رحمه الله - فقلت: حدثني. قال: أتحفظ القرآن؟ قلت لا. قال: اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلم أحدّثك. قال: فذهبت فحفظت القرآن ثم جئته فاستقرأني، فقرأته، فحدثني[٣٩].

وعن عبيد بن جناد، قال: عرضت لابن المبارك، فقلت: أمِلّ عليّ - أي الحديث -، فقال: أقرأت القرآن؟ قلت: نعم. قال: اقرأ. فقرأت عشراً[٤٠].

وقال الخطيب البغدادي: "...ومتى لم يكن - أي طالب الحديث - حافظاً لكتاب الله تعالى، لم يؤمن عليه التصحيف"[٤١].

تعلُّم العربية

ومن الوسائل المتبعة في ضبط الحديث تعلم قواعد اللغة العربية.

وقد عقد الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لذلك فصلاً، ومما جاء فيه:

قال وكيع: أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحَنْت. فقال لي: يا أبا سفيان تركت ما هو أولى بك من الحديث. فقلت: يا أبا محمد، وأي شيء أولى من الحديث؟ فقال النحو. فأملى عليّ الأعمش النحو، ثم أملى عليّ الحديث"[٤٢].

قال شعبة: من طلب الحديث فلم يُبصر العربية، فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس[٤٣].

فالإمام الأعمش اعتبر أن تعلم العربية يجب أن يسبق تعلم الحديث. وهذا ليس خاصاً به فقط، بل هو مذهب عام بدليل قول شعبة بن الحجاج بعده الذي اعتبر فيه أن علم العربية والنحو هو رأس العلوم الأخرى لأن قوامها به، بدليل أن الأئمة عقدوا في كتبهم التي تكلموا فيها عن قوانين الرواية وآدابها فصولاً عن أهمية إتقان طلبة الحديث للعربية.

ضبط الإملاء.

أيضاً من الوسائل التي اتبعها المحدثون لضبط لسان طلبتهم وكتبهم الإملاء، وقد حُكي للرامهرمزي أنّ الأوزاعيّ سئل عن الغلام يكتب الحديث قبل أن يبلغ الحد الذي تجري عليه فيه الأحكام، فقال: إذا ضبط الإملاء جاز سماعه وإن كان دون العشرِ. واحتج بحديث سبْرة بن معبد(٤٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" مروا أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر"(٤٥).

قال القاضي الرامهرمزي: وهذه حكاية عن الأوزاعي، ولا أعرف صحتها، إلا أنها صحيحة الاعتبار، لأن الأمر بالصلاة والضرب عليها إنما هو على وجه الرياضة لا على وجه الوجوب، وكذلك كتب الحديث إنما هو للّقاء وتحصيل السماع، وإذا كان هذا هكذا، فليس المعتبر في كتْبِ الحديث البلوغ ولا غيره، بل تُعتبر فيه الحركة والنضاجة والتيقظ والضبط(٤٦).

فهذه العلوم (القرآن - العربية - الإملاء) هي الآلات التي تؤهل الطالب لدراسة الحديث، فكلما كان متقناً لها، كان أكثر ضبطاً للنصوص، وأحفظ لأوجه العربية، وأبعد عن اللحن والغلط الذي يُفسد اللغة.

ثم إذا أراد كتابة الحديث وجهوه إلى ضرورة ضبط ما يكتبه وتمييزِه وإعرابه وشكلِه ونقطه حتى لا يشتبه بغيره.

قال الحافظ ابن كثير:" ينبغي لكاتب الحديث أن يضبط ما يُشكل منه، أو قد يشكل على بعض الطلبة، في أصل الكتاب، نقطاً وشكلاً وإعراباً، على ما هو المصطلح عليه بين الناس، ولو قيّد في الحاشية لكان حسناً.

وينبغي توضيحه. ويكره التدقيق والتعليل في الكتاب لغير عذر. قال الإمام أحمد لابن عمه حنبل - وقد رآه يكتب دقيقاً -" لا تفعل فإنه يخونك أحوج ما تكون إليه"(٤٧).

ثم نقل عن ابن الصلاح قوله: وليقابل أصله بأصل معتمد، ومع نفسه أو غيره من موثوق به ضابط[٤٨].

لطيفة

عن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني، قال:" حفِظتُ القرآن ولي خمس سنين، وحُمِلْتُ إلى أبي بكر بن المقرئ لأسمع منه، ولي أربع سنين، فقال بعض الحاضرين: لا تُسمِّعوا له - أي لا تكتبوا له سماعاً - فيما قرئ فإنه صغير، فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة (الكافرين)، فقرأتها، فقال: اقرأ سورة (التكوير)، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة (المرسلات)، فقرأتها، ولم أغلط فيها، فقال ابن المقرئ: سمِّعوا له والعهدة عليّ"[٤٩].

توجيه الطلبة إلى ضبط ما يكتبونه.

معلوم أنه لولا تدوين العلم في الكتب لذهب ولدرس في الأعصر المتأخرة.

وقد اهتم العلماء بتوجيه كَتَبَةِ الحديث إلى ما يجب عليهم فعله حال التدوين.

قال الحافظ ابن الصلاح:" ثم إنّ على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونقطاً يؤمن معهما الالتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس"[٥٠].

واعتبر أن "إعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشَكْلَهُ يمنع من إشكاله، ثم لا ينبغي أن يتعنّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس"[٥١].

وزاد عليه الحافظ العراقي في (التقييد)[٥٢] تقطيع حرف الكلمة المشكلة، قال:" وهو متداول بين أهل الضبط، وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفرداً، كالنون، والياء إذا وقعت في أول الكلمة، أو في وسطها، ونقله ابن دقيق العيد في "الاقتراح" عن أهل الإتقان".

قال ابن الصلاح:" وقد أحسن من قال: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ"[٥٣]. ثم نقل عن علي ابن إبراهيم البغدادي صاحب كتاب "سِماتُ الخط ورقومه" قوله (إن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس"[٥٤]. لكنه عاد ونقل عن غيره "أنه ينبغي أن يشكل ما

يشكل وما لا يشكل، وذلك أن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يُميّز ما يشكل مما لا يشكل، ولا صواب الإعراب من خطئه"[٥٥].

ثم ذكر عدّة أمور مهمة تفيد في ضبط الكَتَبَةِ للنصوص[٥٦].

أمثلة على ضبط الحروف عند المحدثين.

لذلك لجأ المحدثون في الكلمات المشكلة والتي تشتبه في الرسم إلى ضبطها كتابة بالحروف، وكانوا يميزون بين معاني الكلمات المتشابهة في الرسم المفترقة في اللفظ.

فمن ذلك ما ذكره القاضي الرامهرمزي[٥٧]، قال:" وضبطوا – أي المحدثون - الحرفين يشتركان في الصورة، يُعجَم أحدهما ولا يُعجَم الآخر، كقوله عليه الصلاة والسلام:" ينضح على بول الصبي"[٥٨] بالحاء غير معجمة، وفي الحديث الآخر:" نضخه بالماء"[٥٩] بالخاء، والنّضخ – بالخاء المعجمة - فوق النّضح.

قال: وأخبرنا أبو خليفة أن التوزيّ قال: النضخ مجتمع، والنضح مفترق".

فهذه كلمة تتفق مع غيرها من حيث الرسم وتختلف من حيث النقط، فضبطوها بالحروف حتى لا يظن ظان أنها مصحّفة.

وقد ذكر القاضي الرامهرمزي جملة من الكلمات التي ضبطوها بكتابة الأحرف المميزة لها مما جاء في متون الأحاديث، منها:

- النهش والنهس - الشين المعجمة، والسين المهملة.

وفي اللغة النهش - بالشين المعجمة - دون النهس - بالسين المهملة - . والذي هو: القبض على اللحم ونتفه، أما الأول فهو: تناول الشيء بالفم لعضّه بحيث يؤثر فيه ولا يجرحه.

ومنها: الرضْخُ - بالخاء المعجمة - وهو كسر الشيء. ومثله: الرّضحُ - بالهاء المهملة. فالكلمة تأتي على الوجهين في حرفها الأخير فحتى لا تشتبه على الطالب ويظنها في الحاء المهملة مصحفة عن الخاء المعجمة والعكس، ضبطوها بكتابة الحرف المشكل. حتى لا يجتهد من لا معرفة له فيصحح من عنده، فيحول الصواب إلى خطأ.

تمييزهم للمحرفين ولما حرّفوه.

بل أكثر من ذلك، فقد ميّزوا من روى كل حرف مخالفاً فيه الآخر، فحفظوا من قال:(كيف أنت إذا بقيت في حفالة من الناس) –بالفاء - ومن قاله بالثاء (حثالة) -.

ومن روى (رحمة مِهداة) - بكسر الميم - من الهداية، ومن رواه بالضم (مُهداة) من الهدية.

(والنهي عن المخاضرة) - بالضاد - وهي بيع البقل والكُرّات قبل أن يجزّ جزة، (وعن المخاصرة) - بالصاد غير معجمة - وروي أيضاً (الاختصار)، وهو أن يمسك الرجل يده على خاصرته في الصلاة.

و(نهى عن القزع) بالقاف والزاي المعجمة، وهو أن يُحْلَقَ رأسُ الصبي ويتركَ وسطه، وعن (الفرع) الفاء والراء غير المعجمة، وهي ذبائحهم لآلتهم، وعن (القرْع) بالقاف والراء غير معجمة، وهو الانتباذ في القرع، يعني ظرف الدبّاء[٦٠].

بل كان صدور التصحيف والتحريف عندهم من علامات عدم الضبط عند الراوي ولربما لتكذيبه. قيل لشعبة بن الحجاج: من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم :" لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها" علمت أنه يكذب[٦١].

فإذا حُمِلَ" الكذب" هنا على مصطلح أهل الحجاز وهو (الخطأ) دلّ على أن الراوي لا يضبط الكلمات، فهو قليل الضبط.

وإذا حمل على المعنى الاصطلاحي للكذب وهو (الوضع) كان وضاعاً والذي جعلنا نميزه الكلمات التي نطق بها على غير وجهها، أو المعاني التي أتى بها وهي تخالف المعروف عندهم.

والقرعة - بالقاف - حملُ اليقطين، جعلها الراوي بدل "الفَرْعة" -بالفاء - وهو أول نتاج الإبل والغنم، ومقصد الحديث أي لا تذبحوه صغيراً، وتوضحه الرواية الأخرى " فرّعوا إن شئتم، ولكن لا تذبحوه غِراةً حتى يكبر" أي اذبحوا الفرع، ولا تذبحوه صغيراً لحمه كالغراء. وهناك تأويلات أخرى، وليس هذا الهدف من المثال إنما بيان أن العلماء كانوا لا يثقون برواية المصحفين. ولذلك كانت التوجيهات للطلبة بضبط لسانهم وإملائهم قبل كتابة الحديث.

كما أن العلماء استخدموا، بل ابتكروا، وسائل لضبط الحروف نجدها في المخطوطات القديمة، وقد يغفل عنها الكثير من الباحثين.

"ولهم في ذلك طرقٌ:

- منهم من يجعل فوق الحرف المهمل كقُلامة الظفر مضجعةً على قفاها، كالآتي: د، ر، س، ع.

- ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل الذي له ما يماثله معجماً، يجعل تحته حرفاً مثله صغير، مثل: ح، س، ص.

- ومنهم من يجعل تحت الدال والراء والسين والصاد والطاء والعين النقط التي فوق نظائرها معجمات كالآتي: ر، س، ص، ط، ع، س.

قال الإمام ابن الصلاح(٦٢) رحمه الله: " هناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يفطن له كثيرون:

- كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً: ص.

- وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة (ص). والله أعلم"(٦٣).

ومن اللطائف ما ذكره أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ قال: سمعت ابن ادريس(٦٤) يقول: كتبت حديث أبي الحوراء، فخفت أن يتصحّف بأبي الجوزاء، فكتبت تحته (حورعين). قال الذهبي: لم يكن ظهر الشكل بعد(٦٥).

التصحيح والتضبيب(٦٦).

ومن مناهج المحدثين في كتابتهم للحديث (التصحيح والتضبيب) وقد ذكرهما ابن الصلاح وغيره(٦٧).

أما التصحيح فهو كتابة (صح) على الكلام، أو مقابله في الحاشية، ويكون عادة في الكلام المشكل الذي قد يظنه القارئ خطأ، فيكتب عليه (صح) ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبطه.

وأما التضبيب ويسمى أيضاً التمريض، فهو أن يُجعل مثل هذا الرمز (صـ) فوق الكلام الذي صحّ وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً، أو معنى، أو

ضعيف، أو ناقص. مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحّفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك.

الكشط والمحو والضرب

ومن مناهجهم في ضبط النصوص إزالة ما وقع في الكتاب مما ليس منه إما بالضرب، أو الحك، أو المحو، أو غير ذلك والضرب خيرٌ من الحك والمحو.

والضرب أن يخطّ على غير المطلوب خطاً بيناً دالاً على إبطاله بحيث يقرأ ما خط عليه، ويكون مختلطاً بالنص، ويسمّى أيضاً (بالشق).

وصورته هكذا: (~~غير المطلوب~~)

ومنهم من يحصر غير المطلوب بين طرفي الخط هكذا: غير المطلوب ومنهم من يضع أول النص غير المطلوب دائرة وآخره، في حال كثر وصورته هكذا :Oغير مطلوبO

ومنهم من يكتب في أوله (لا) وفي آخره (إلى) وصورته هكذا: لا غير المطلوب إلى [٦٨]

المهم أنهم يعتنون بالكتاب اعتناءً زائداً، بحيث يكون النص مصوناً من أي تحريف أو خطأ، وهذا غاية الضبط للكتب، وأصحابها هم أهل الرفعة عند أهل الفن، لذلك كانت التوجيهات منذ البداية للطالب لإتقان العربية والإملاء، حتى تكون كتبه صحيحة يعول عليها في النقل واعتماده مصدراً.

المحور الرابع:

الرواية بالمعنى.

حتى الرواية للحديث بالمعنى منعها جماعة من المحدثين حرصاً على عدم تغيير اللفظ النبوي لأنه منه يؤخذ الحكم، فلربما أحلّ الراوي بالمعنى كلمة مكان أخرى لا تقوم مقامها فيختل الحكم، ويخرج على غير ما أراده الشارع الحكيم.

مثاله ما ذكره القاضي الرامهرمزي في (المحدث الفاصل)[٦٩]:" قال إسماعيل بن عليّة إن شعبة روى عنه حديثاً واحداً فأوهم فيه، قال: حدثته عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس:" أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل"، فقال شعبة: "إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر".

قال الرامهرمزي: وكان شعبة حفظ عن إسماعيل، فأنكر إسماعيل لفظ التزعفر لأنه لفظ عموم، وإنما المنهي عنه للرجال، وأحسب شعبة قصد المعنى ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، وشعبة شعبة".

أي: إن شعبة مع جلالة قدره وتقدمه على أقرانه في علم الحديث، لم يفطن إلى التخصيص في النهي عن التزعفر وأنه خاص بالرجال دون غيرهم، فرواه بلفظ عام شمل الرجال وغيرهم وهو غير مراد.

أو أنه فطن للمعنى ولكن اللفظ الذي أراد أن يعبر به عن المعنى لم يكن مساوياً للمراد.

لذلك نهى جمهرةُ من المحدثين الأثبات والعلماء الأفذاذ عن الرواية بالمعنى. ومنهم من أجازها بشروط، منها: أن يكون الراوي بالمعنى ضليعاً بالعربية مدركاً لمعانيها مميزاً لها، عالماً بما تحيل إليه المعاني.

ومنهم من تشدّد أكثر فاشترط أن يكون الراوي للحديث بالمعنى فقيها، إضافة إلى ما سبق، حتى تقبل روايته وهو الإمام أبو حنيفة رحمه الله.

لهذا كله وجدنا الإمام الشافعي رحمه الله يضع للمحدث شروطاً يجب أن تتوفر فيه ليكون محدّثاً، منها، أن يكون "عالماً بالسنة، ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عدلاً فيما يحدّث، عالماً بما يحمل من معاني الحديث، بعيداً عن الغلط، أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدّث على المعنى لأنه لا يدري لعله يحمل الحلال على الحرام، فإذا أدّاه بحروفه لم يبق وجه يُخاف فيه إحالة الحديث"[٧٠].

التدوين في المصَحّفين وأخبارهم.

ولم يكتف المحدّثون بوضع القواعد والأسس لمنع التصحيف، بل تتبعوا ذلك في مظانّه وصنّفوا في المصحفين كتباً وفي تصحيفاتهم، وفي مقدّمتهم الإمام المحدّث أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) حيث وضع في المصحفين وأخبارهم عدّة كتب، وفي إصلاح المنطق، وتصحيفات العوام، واختص الحديث منها بثلاثة كتب مهمة:

١ - أخبار المصحفين

٢ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف

٣ - تصحيفات المحدّثين.

وقد اشتبه اسم هذا الإمام باسم سميّة الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، أبو هلال[٧١]. وهما رجلان.

وممن صنّف أيضاً في ذلك القاضي ابن خلاد الرامهرمزي ضمن كتابه الحافل "المحدّث الفاصل بين الراوي الواعي" وهو أول مصنف مستقل في بعض قوانين الرواية، وقد عاش القاضي إلى حدود الستين وثلاثمئة (٣٦٠هـ).

وكذلك الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه "معرفة علوم الحديث" فقد خصص فيه النوع الرابع والثلاثين لمعرفة تصحيفات المحدثين حيث "زلق فيه جماعة من أئمة الحديث" ذكر فيه أحد عشر مثالاً يُستدل بها" على تصحيفات كثيرة في المتون صحفها قوم لم يكن الحديث (بَيْشَقَهُم)[٧٢] - أي صناعتهم - كما قال عبد الله بن المبارك". ثم أتبعه بذكر "النوع الخامس والثلاثين" في "معرفة تصحيفات المحدثين في الأسانيد" والحاكم تُوفي سنة (٤٠٥هـ).

ولم أتناول في بحثي هذا ما له تعلق بأسماء الرواة في الأسانيد، وإنما قصرته على خدمة متون الأحاديث حتى لا يطول بنا المقام.

وممن اهتم كثيراً بالرواية الحافظ الخطيب البغدادي، فدوّن في قوانينها (الكفاية في علم الرواية) وفي آدابها (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) والخطيب تُوفي سنة (٤٦٣هـ).

فقد ذكر فيها الكثير من المباحث التي تخدم اللغة العربية من خلال قوانين ضبط المرويات، وكيفية سماع الكلمات، وكيفية آدائها، وقد ذكر فيه أقوال من منع من الرواية بالمعنى[٧٣]، ومن قال لا يجوز تقديم كلمة على كلمة[٧٤]، ولا زيادة حرف واحد ولا حذفه وإن لم يغير المعنى[٧٥]، وحتى لو كانت صورتهما واحدة والمعنى متحد[٧٦]، وعدم جواز تقديم حرف على حرف[٧٧]، ولا تخفيف حرف ثقيل، ولا تثقيل حرف خفيف وإن كان المعنى فيهما واحد[٧٨]، ولا رفع حرف منصوب ولا نصب حرف مرفوع أو مجرور وإن

كان معناها سواء[٧٩]، إلى مباحث كثيرة ذكرها رحمه الله في كتابيه المذكورين تكون من هذا الباب.

إصلاح اللحن.

ومن الأمور التي ساهمت في ضبط العربية وخدمتها "إصلاح اللحن" وهو التحريف في بنية الكلمة، أو الخطأ في الإعراب وهو بسكون الحاء، وأما بفتحها فهو من الفطانة، وفي الحديث:" فلعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته"[٨٠] أي أفطن لها.

وقد يُطلق اللحن - بسكون الحاء - ويراد به "العدل بالكلام عن الوجه المعروف عند الناس إلى وجه لا يعرفه إلا صاحبه. كما أن اللحْن الذي هو الخطأ، عدول عن الصواب المعروف.

قال السيرافي:" ما عَرَفْتُ حقيقة معنى النحو إلا من معنى اللحْن الذي هو ضده. فإن اللحن عدول عن طريق الصواب، والنحو قصدٌ إلى طريق الصواب".

ومعلوم أن نبينا صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق بالضاد وأنه بعيد كل البعد عن اللحن، فلو أن لفظةً جاءت في حديث ملحونةً فما العمل؟ هل تُروى كما هي؟ أم تُرجع إلى الصواب؟

فذهب البعض إلى وجوب اتباع لفظ المحدّث وإن خالف اللغة الفصيحة[٨١].

والذي عليه الأكثرون أنه لابد من تصحيح اللحن لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يُلحِن.

ولكنهم فصلوا في الأمر بين ما خالف لغة قريش وهو عند العرب في لغاتها فهذا ليس بلحن وبالتالي لا يُغير لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم.

وأما إن كان لا يوجد في كلام العرب فهذا يصحح لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يُلحن[٨٢].

بل اعتبر البعض أن اللحن في الحديث يخشى أن يكون من باب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[٨٣].

لذلك قال الأوزاعيّ رحمه الله:" أعربوا الحديث، فإنّ القوم كانوا عرباً".

وقال:" لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث"[٨٤].

وهو قول جماعة من السلف فمن بعدهم([٨٥]).

طريقة إصلاح اللحن.

أما إصلاح اللحن فطريقته أن يُبقي على الكلمة الملحونة في النصّ ثم يعقبها بصوابها، أو يصححه في الهامش.

قال القاضي عياض:" فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية، أو النقل، أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى لئلا يقول على النبي صلى الله عليه وسمل ما لم يقل"[٨٦]. وهذا فيما سبيله التلقين. أما إذا كان ينسخ الكتاب فيصحح اللحن في الصلب وينوه إليه في الحاشية.

وقد عقد الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع"[٨٧] فصلاً في "القول في ردّ الحديث إلى الصواب إذا كان راوية قد خالف موجب الإعراب".

فذكر فيه أخبار من كان يرى رواية اللحْن كما هو، ثم عقب بقوله: "والذي نذهب إليه: رواية الحديث على الصواب، وترك اللحن فيه وإن كان قد سُمع ملحوناً، لأن من اللحن ما يحيل الأحكام، ويُصيّر الحرام حلالاً، والحلال حراماً. فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله. والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من المحدّثين"[٨٨].

ثم عقد باباً في "الترغيب في تعلم النحو والعربية لأداء الحديث بالعبارة السوية"[٨٩]. وذكر فيه أخباراً منها المرفوع ولا يصح، ومنها الموقوف على الصحابة، ومنها أخبار للعلماء والمحدثين مثاله:

ما ذكره الخطيب البغدادي عن عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: جاء الدراوردي - يعني عبد العزيز بن محمد - إلى أبي يعرض عليه الحديث، فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً، فقال له أبي: ويحك يا دراوردي، أنت كنت بإقامة لسانك قبل هذا الشأن أحرى"[٩٠].

ونقل عن الشعبي – عامر بن شراحيل - قوله:" النحو في العلم كالملح في الطعام، لا يُستغنى عنه"[٩١].

وعن أبي إسحاق الطلحي "أن علي بن أبي طالب كان يضرب الحسن والحسين على اللحن"(٩٢).

وعن عمرو بن دينار " أن ابن عمر وابن عباس كانا يضربان أولادهما على اللحن"(٩٣).

ونقل عن حماد بن سلمة قوله لإنسان: إن لحنت في حديثي فقد كذبت عليّ، فإني لا ألحن"(٩٤).

لذلك قال الخطيب البغدادي، فينبغي للمحدث أن يتّقي اللحن في روايته، للعلّة التي ذكرناها، ولن يقدر على ذلك إلا بعد درسه النحو، ومطالعته علم العربية(٩٥).

المحور الخامس

غريب الحديث

ومن جملة ما اعتنى به المحدثون وهو وثيق الصلة بعلوم العربية، علم"غريب الحديث" وهي ألفاظٌ غامضة خفي معناها فتعرض لها العلماء المحدثون بالشرح والبيان.

وقد بيّن الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله المراد بالغريب فقال: "إن الغريب من الكلام يستعمل على وجهين: أحدهما أن يُراد أنّه بعيد المعنى غامضُهُ، لا يتناوله الفهم إلا عن بُعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها"(٩٦).

كثرة الغريب في حديثه صلى الله عليه وسلم والسبب في ذلك:

وقد كثر الغريب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأرجعه الخطابي إلى "أنه صلى الله عليه وسلم بُعث مبلّغاً ومعلماً، فهو لا يزال في كل مقام يقومه، وموطن يشهده، يأمر بمعروف وينهى عن منكر، ويُشرّع في حادثه، ويُفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية، والقلوب لما يرد عليها من قوله راعية، وقد يختلف عنها عباراته، ويتكرر فيها بيانه، ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهاً وأقرب بالإسلام عهداً، وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يوعونها كلها سمعاً، ويستوفونها حفظاً، ويؤدونها على اختلاف جهاتها، فتجمّع لك لذلك في القضية الواحدة عدّة ألفاظ تحتها معنى واحد، وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم:" الولد للفراش وللعاهر الحجر)(٩٧)، وفي رواية أخرى (وللعاهر الأثلب). وقد مر بمسامعي ولم يثبت عندي:

(وللعاهر الكثكث). وقد يتكلم صلى الله عليه وسلم في بعض النوازل وبحضرته أخلاط من الناس: قبائلهم شتى، ولغتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسّر لضبط اللفظ وحصره أو يتعمد لحفظه ووعيه، وإنما يُستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدّة ألفاظ مختلفة موجبها شيء واحد"(٩٨).

فهو يرجع كثرت الغريب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمور منها:

١ - بعد الشقة بين السابقين واللاحقين، فاستعجمت بعض الألفاظ على المتأخرين.

٢ - الرواية بالمعنى عند البعض، وبخاصة عند القبائل المتعددة، وكل منها يختص بحرف قد لا يكون عند غيرها، فتروي المعنى بحرفها، ويَغْرُبُ على غيرها.

رأي ابن الأثير.

أما الإمام ابن الأثير الجزري صاحب "النهاية في غريب الحديث والأثر"، وبعد تقدمته للموضوع بمقدمة ضافية عن أهمية الاعتناء بالغريب، أرجع كثرة وجوده في الحديث إلى ما حبا الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم من جوامع الكلم ومجامع لهجات العرب "فكان صلى الله عليه وسلم يُخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كلاً منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون. ولهذا قال -صدّق الله قوله - (أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم)(٩٩)، إلى كلام كثير قاله رحمه الله مقارناً به بين العربية في عصره صلى الله عليه وسلم، وبينها في عصر الصحابة ثم التابعين من بعدهم، وبخاصة بعد ما فتحت الأمصار، واختلطت الأعراق والألسن، وأنه كلما انقضى عصر تقاصرت همم من بعدهم عن الاعتناء بهذا العلم حتى صار اللسان العربي أعجمياً أو كاد(١٠٠). مما حتم على العارفين به جمع غريبه والاعتناء به.

ولكن كلام ابن الأثير هذا كان محلّ انتقاد من بعض الباحثين الذي رأى أن كلامه هذا "لا يلائم سبب تأليف هذا الفن، لأن العلماء بذلوا جهودهم في جمع غريب الحديث ونوادره لإدراك معنى الحديث والتفقه في الدين لا لمعرفة كلام تبع التابعين الذين أصبح اللسان العربي أعجمياً في عصرهم"(١٠١).

وما ذكره هذا الباحث الكريم صحيح بلا شك، فإن العلماء تتبعوا غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو إنما قاله في زمن البلاغة والفصاحة والسلامة من العجمة.

ولكن حصل أن ما كان معروفاً عند السابقين أُعجم عند المتأخرين بفعل فساد اللسان، مما استوجب تبياناً للكثير من الكلمات في ثنايا الشروح الحديثية. وهو أمر طارئ.

وعلى كل حال فإنّ الحفاظ اهتموا اهتماماً بالغاً بغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعوه وبوّبوه ورتبوه، وهو وجه مهم من وجوه خدمة اللسان العربي، وضبط ألفاظه ومعانيه، بل وحفظ مفرداته ومعانيها من أن تتحول مع مرور الأيام إلى لغة غريبة بالكلية عن أسماع الناس.

وقد استمر التدوين في (غريب الحديث) من القرن الثاني حيث ذُكر أن أول من دون ذلك (أبو عبيدة معمر بن المثنى) المتوفى سنة (٢١٠هـ). إلى القرن السابع حيث اختتم بكتاب "النهاية لغريب الحديث والأثر" لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

ومن بعد، انحصرت جهود المصنفين في التذييل عليه أو اختصاره، أو حتى نظمه شعراً، كما فعل الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن محمد بن مردس البعلي — من بعلبك - الحنبلي المتوفى سنة (٧٨٥هـ) رحمه الله.

وكل هذه الجهود التي اهتمت بالغريب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بالتالي تخدم العربية وتحفظ لنا الكثير من نصوصها ومفرداتها سليمة من التصحيف والتحريف واللحن.

المحور السادس

هل يحتج بالحديث في النحو.

هذه المباحث التي ذكرتها، ومنها ما ترددت فيه أنظار العلماء، دفعت إلى البحث في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي، وأن هذه الجهود لا بد وأن تُفضي إلى التعويل على الحديث في النحو.

ومن أوسع ما كتب في ذلك تصنيف للأستاذ الدكتور محمود فجّال الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالإحساء. وله في ذلك مصنف في كتابين:

الأول: "الحديث النبوي في النحو العربي" وهو دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك - جزء واحد.

الثاني: "السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي" وهو دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضى. في جزءين.

وأظن والله أعلم أن الأستاذ حفظه الله قد جلّى الأمر تجلية لم يترك بعدها زيادة لمستزيد.

وقد قسّم في مقدمة الكتاب الأول الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاثة اتجاهات بحسب الاستقراء:

الاتجاه الأول: صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي. وقد ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة منهم:" ابن خرّوف" المتوفى سنة (٦٠٩هـ) و"ابن مالك" المتوفى سنة (٦٧٢هـ) و"ابن هشام" المتوفى سنة (٦٧١هـ) قال: وهذا الاتجاه عليه المعوّل، وإليه المصير. وقد أفسح لنا "ابن مالك" دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدراً من مصادرها". وقد نصر ابن حزم هذا القول بقوة.

والاتجاه الثاني: رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاح به صراحة.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم:" أبو حيان" توفي سنة (٧٤٥هـ) وأبو الحسن ابن الضائع توفي سنة (٦٨٠هـ) وأولع " السيوطي" المتوفي سنة (٩١١هـ) بنقل كلامهما، وألهج به في كتبه، ظاناً أنه من الفوائد الغريبة، متلقياً له بالقبول تقليداً غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يُغني.

وقد ذكر الأستاذ فَجّال حججهم في ذلك وفَنَّدها تفصيلاً.

والاتجاه الثالث: التوسط بين المنع والجواز

ومن أبرز من نهج هذا النهج " أبو إسحاق الشاطبي" المتوفى سنة (٧٩٠هـ) رحمه الله فقد قسّم الحديث إلى قسمين:

القسم الأول: ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني: عُرف اعتناء ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم، والأمثال النبوية، وهذا يصح الاستشهاد به في النحو.

وهذا الرأي يفصّل بين ما يمنع وما يجوز الاستشهاد به.

ثم نقل عن العلامة الكبير شيخ مشايخنا الأستاذ محمد خضر حسين شيخ الأزهر المتوفى سنة ١٣٧٧هـ رحمه الله، أنه أضاف قسماً ثالثاً، رأى الدكتور الفجال أنه " تفصيل لما أجمل" الشاطبي"، وقد عالج هذا الموضوع في (مجلة مجمع اللغة العربية) على خير ما يعالجه عالمٌ ثبتٌ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية:

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة (والقواعد) وهي ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، ومحاسن بيانه.

ثانياً: ما يُروى من الأقوال التي يتعبد بها.

ثالثاً: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعاً: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها سواء أكان ذلك من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة، أو التابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ك"مالك بن أنس" و"عبد الملك بن جريج" و"الشافعي".

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. مثل "ابن سيرين" و"علي بن المديني" و"رجاء بن حيوه"[(١٠٢)].

إلى غير ذلك من النتائج، وقد جاءت مفصلة في أماكنها في دراسة الدكتور فَجّال، كما أفاض –جزاه الله خيراً - في بيان الشبهات والآراء ومناقشتها والرد عليها، وبيان وجه الحق مدعوماً بالأدلة والبراهين.

والخلاصة التي توصل إليها الدكتور فجال" هي أن الكثير من الأحاديث النبوية وصلت إلينا بمحكم لفظها، وأن بعض الأحاديث قد روي بالمعنى، مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلي، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيء يسير قد تنبه له العلماء وبينوه، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"[١٠٣].

ولذلك جزم بضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء كان مروياً باللفظ أم بالمعنى، لأنه لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى، لأن شرط الراوي بالمعنى أن يكون من أهل الضبط والإتقان والحفظ،وسواء الرواية من رواية العرب أم العجم[١٠٤].

وهو الذي نراه صواباً في هذه المسألة وبخاصة بعد بيان المعاناة التي قاساها علماؤنا المحدثون، والعلوم التي ابتكروها لحفظ النصوص، مما حفظ لنا لغتنا سليمة عبر العصور. وقد جاءت جهودهم ترجمة عملية لقول الله عز وجل:" إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ".

فجزى الله تعالى علماءنا كل خير، وتقبل منهم عملهم خالصاً لوجهه الكريم. آمين.

ا واشي

[1] - الآية ٩٢ من سورة المائدة.
[2] - الآية ٦٣ من سورة النور
[3] - المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله النيسابوري /١/ ٩٣.
[4] - من كتاب "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" لشيخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدّة، رحمه الله.
[5] - الآية ٩ من سورة الحجر
[6] - قال الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة" :" المخالفة في الحديث إن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف قال:" ومعرفة التصحيف والتحريف من المهمات". وأما اللحن فمرجعه إلى الإعراب.
[7] - يراجع " تاج العروس من جواهر القاموس" للإمام المرتضى الزبيدي، مادة (سنن).
[8] - هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف عالم العربية (١٨٦ -٢٤٤) رحمه الله وله كتاب (إصلاح المنطق)
[9] - غيلان بن عقبة بن بهيس، من فحول الشعراء وبه ختموا مات سنة (١١٧هـ). (السير ٥/ ٢٦٧).
[10] - العلامة المحدث، إمام النحو، أبو العباس، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني (٢٠٠ - ٢٩١هـ) (السير ٥/١٤)
[11] - رواه مسلم في صحيحه رقم (١٠١٧).
[12] - يُنظر " لمحات في تاريخ السنة وعلوم الحديث" لشيخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله من ص:١١ إلى ص١٤، بتصرّف.
[13] - كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح حديث (١٨٤٥) ٥٩٢/١
[14] - كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (ح ٢٦٧٦).
[15] - ينظر "فتح الباري" ٩/ ٧، كتاب النكاح. باب الترغيب بالنكاح مثلاً.
[16] - يُنظر "السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي" لشيخنا عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله.
[17] - يُنظر "الفوائد المستمدة" للباحث /٢١٧.
[18] - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.
[19] - لعلها (كانوا يشددون أو يوصون بالحروف الثلاثة).
[20] - "الجامع" ٢/ ٢٥.
[21] - لسان العرب، مادة (نهج).
[22] - المصباح المنير مادة (نهج)
[23] - الآية ٤٨ من سورة المائدة.
[24] - ذكره الخطابي مسنداً في "غريب الحديث" ٢٤١/٢.
[25] - النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٣٤).
[26] - ينظر "مناهج المحدثين" د. علي بقاعي (ص٢٠).
[27] - المرجع السابق من (ص٢٠) إلى (ص٢٣).
[28] - الآية ٩ من سورة الحِجْر.
[29] - يُراجع (القاموس المحيط للفيروز آبادي) مادة (روي). وكذلك "تاج العروس".
[30] - يُنظر (مقدمة ابن الصلاح) في بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله (٢٥١ إلى ٢٩١).

[31] - أدب الإملاء والاستملاء (ص٤ و٥٥).

[32] - من "لمحات في تاريخ السنة" ص(١٤٠).

[33] - المواهب اللدنية ٥/٤٥٥.

[34] - يُنظر (لمحات من تاريخ السنة) ص ١٤٣ -١٤٤.

[35] - ص ٢٤٠.

[36] - "المحدث الفاصل" ص(٢١١)

[37] - كتاب النكاح، باب: تحريم إفشاء سر المرأة (ح١٤٣٧).

[38] - إكمال المعلم في فوائد مسلم ٤/ ٦١٤.

[39] - "المحدّث الفاصل" ص (٢٠٣)

[40] - المرجع السابق نفسه.

[41] - "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" ١/ ٢٩١.

[42] - "الجامع لأخلاق الراوي وآداب الجامعة" ٢/٢٦.

[43] - المرجع السابق

[44] - صحابيّ، شهد الخندق وما بعدها، ومات في خلافه معاوية رضي الله عنهما.

[45] - روى نحوه الإمام أحمد في مسنده عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، رقم (٦٧٥٦)

[46] - المحدث الفاصل / ص١٨٦/.

[47] - مختصر علوم الحديث ص(٧٠).

[48] - المرجع السابق ص (٧١).

[49] - مقدمة ابن الصلاح ص (٢٥٠).

[50] - المرجع السابق ص(٢٩٤).

[51] - المرجع السابق.

[52] - ص ٢٠٥.

[53] - معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٩٥.

[54] - المرجع السابق.

[55] - المرجع السابق.

[56] - يُنظر (معرفة أنواع علوم الحديث - المعروف بمقدمة ابن الصلاح -) من ص ٢٩٥ إلى ٣١٦.

[57] - المحدث الفاصل ص ٢٦٢ و٢٦٣.

[58] - جزء من حديث رواه ابن ماجه في سننه كتاب الطهارة، باب ما جاء في بول الصبي (ج٥٢٢).

[59] - لم أهتد إلى هذه الرواية، ولكن في الصحيحين في كتاب الحج، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت:" كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ينضخ طيباً". قال الحافظ في الفتح:" ينضخ" بفتح أوله وبفتح الصاد المعجمة وبالخاء المعجمة. قال الأصمعي: النضخ بالمعجمة أكثر من النضح بالمهملة.

[60] - المحدّث الفاصل (٢٦٣)

[61] - المرجع السابق ٣١٦ و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" ٢/ ٢٥٧.

[62] - في "علوم الحديث" ص ١٦٥.

63 - مناهج المحدثين العامة والخاصة، د. علي البقاعي ص ٦١ -٦٢.

64 - هو الحافظ أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس)

65 - تذكرة الحفاظ (٢٦١/١).

66 - ابن الصلام ١٧٤ -١٧٦.إرشاد طلاب الحقائق للنووي ١٤٧ -١٤٨ فتح المغيث للسخاوي ١٩٩/٢ -٢٠٢.

67 - منهاج المحدثين. د. البقاعي ص٦٤ -٦٥.

68 - يُنظر (مناهج المحدثين) د. بقاعي ص ٦٥ -٦٦ بتصرف

69 - ص(٣٩٠).

70 - "المحدث الفاصل" ص(٤٠٤)

71 - تُنظر ترجمته في "معجم الأدباء" لياتوت الحموي، وقد ذكر قبله مباشرة أبو أحمد العسكري.

72 - لفظ فارسي معرّب

73 - "الكفايية" ص ١٧١.

74 - ينظر الكفاية ١٧٥.

75 - يُنظر المرجع السابق ١٧٧.

76 - ص ١٧٨.

77 - ١٧٩.

78 - ١٨٠.

79 - ص ١٨١

80 - رواه مسلم في كتاب الأقضية من صحيحه باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة حديث رقم ١٧١٣.

81 - ينظر " الكفاية في علوم الرواية" ص١٨٢ على سبيل المثال.

82 - يُنظر (الإلماع) للقاضي عياض ص ٧٩.

83 - المرجع السابق نفسه.

84 - المرجع السابق نفسه.

85 - المرجع السابق نفسه.

86 - المرجع السابق ص٨١.

87 - "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" ٢١/٢.

88 - "الجامع" ٢/ ٢٣.

89 - المرجع السابق ٢٤/٢

90 - "الجامع" ٢/ ٢٦.

91 - المرجع السابق ٢٨/٢.

92 - المرجع السابق نفسه.

93 - المرجع نفسه.

94 - المرجع السابق ٣٠/٢.

95 - "الجامع" ٢/ ٢٤.

96 - من مقدمة كتاب" غريب الحديث" لأبي عبيد.

97 - متفق عليه، البخاري (رقم ١٩٤٨) ومسلم رقم (١٤٥٧).

98 - من مقدمة (غريب الحديث) لأبي عبيد ص ٣ و ٤.

99 - النهاية في غريب الحديث والأثر، ص ٤.

100 - يُنظر "النهاية" ١/ ٤ و ٥.

101 - مقدمة "غريب الحديث" للهروي بقلم باحث أُغفل ذكر اسمه.

102 - الحديث النبوي في النحو العربي ص ٩و١٠.

103 ٠ المرجع السابق ص ٣١٤.

104 - المرجع السابق نفسه.